

## مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر

محمد سليم العيسى/ جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن  
احمد عبد الرحيم الدحيات/ جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن  
خليل الرفاعي / جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن

### ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، والتعرف فيما إذا كان يوجد هناك صعوبات تحد من التزام هذه البنوك بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر. وتم جَمْع البيانات من مصادر ثانوية تمثلت في المراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى مصادر أولية من خلال تطوير استبانة وزعت على عينة الدراسة البسيطة العشوائية تألفت من 50 استبانة حيث تمثل مجتمع الدراسة بالبنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها 4 بنوك. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن البنوك الإسلامية العاملة في الأردن تلتزم بدرجة كبيرة بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر والخاص بالأصول الثابتة، كما وتلتزم بالإفصاح عن تقييم هذه الأصول، كما ووجدت الدراسة عدة صعوبات تحد من التزام هذه البنوك بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، كما وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مماثلة تدرس هذه الصعوبات.

### Abstract

This Study aimed to identify the compliance (degree) of the Islamic banks which operating in Jordan with the rules of the International Accounting Standard (IAS) No. (16) For Property, Plant, and Equipment (Fixed Assets) and whether there difficulties limit the commitment of these banks the requirements of IAS NO. (16).

The researchers collected data of the study from books, periodicals, and publications dealing with accounting for fixed assets. The preliminary data were Collected through questionnaire designed and has been distributed on a study random sample consists of 50Questionnaires. The population represent the Islamic banks which operating in Jordan which are 4 banks. The study found the results of the most important Islamic banks operating in Jordan is committed significantly torules of IAS NO.(16)for fixed assets, and is committed to disclose the evaluation of these assets, as the study found several difficulties limit the commitment of these banks the compliance with the rules of the International Accounting Standard NO(16). The study recommended conducting similar studies considering these difficulties.

## مقدمة وخلفية نظرية عن الدراسة:

بدأ ظهور البنوك الإسلامية في عقد السبعينات ومع مرور الوقت ازدادت البنوك الإسلامية إلى ما يزيد عن 500 بنكاً حول العالم، وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية قد انتشرت وفرضت نفسها بقوة لدرجة أن هناك بنوك تقليدية عديدة سعت إلى فتح فروع للمعاملات الإسلامية بل وتحول بعضها بالكامل إلى بنوك إسلامية. إن انخراط البنوك الإسلامية بالسوق يجعلها في موقع يجب أن تظهر فيه وضعها المالي لكافة الأطراف ذات العلاقة بتقديمها قوائم مالية موثوقة وقابلة للمقارنة، ذلك يحتم عليها مواكبة التغيرات والاستفادة من المعايير الدولية المنظمة لعملها مع مراعاة الجوانب الشرعية سواء أحكام الشريعة الإسلامية أو المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الهيئي، 2015).

لقد انتعشت الصيرفة الإسلامية في الأردن مع نهاية العقد الحالي سواء من بنوك محلية أو عدد من البنوك العربية التي تعمل في الأردن حيث وصل عددها إلى أربع بنوك تشمل (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي، الراجحي)، وقد أظهرت البيانات الصادرة عن جمعية البنوك الأردنية خلال الثلاث سنوات السابقة الزيادة المستمرة في تمويلات وودائع البنوك الإسلامية، مما يعكس زيادة القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية وزيادة حصتها السوقية في القطاع المصرفي. إنما تحققه البنوك الإسلامية من أرباح وقدرة تنافسية يفترض وجود معايير وأنظمة محاسبة مالية داعمة لتقدم بيانات مناسبة وملائمة للجهات ذات العلاقة ولصانعي القرار، ومن هذا المنطلق كان من الجدير بالعلم مدى انفتاح معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهي الجهة المسؤولة عن ضبط عمل البنوك الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة ومجاراتها للمعايير الدولية وإعداد التقارير المالية بصفة عامة ومدى التزامها وتطبيقه المعايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات الإسلامية (الهيئي، 2015). يعتبر مفهوم القيمة العادلة من المفاهيم الحديثة في المحاسبة في حين كان مفهوم التكلفة التاريخية هو المفهوم السائد لها وذلك بتسجيل الأصول بتكلفتها التاريخية أو القيمة الشرائية عند الاستحواذ عليها بدون خصم الاهتلاك أي تكلفة الأصل مضافاً إليه التكاليف التي سيتم رسملتها ضمن تكلفة الأصل، أما باستخدام القيمة العادلة فيكون السعر كما عرفته لجنة معايير التقييم الدولية في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها في حديثها عن القيمة العادلة على أنها مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة (حماد، 2003، Mirza and others, 2011).

ومن المعايير التي تطرقت للقيمة العادلة هو المعيار المحاسبي السادس عشر المعني في المعالجة المحاسبية الخاصة بالممتلكات والمعدات من حيث وصفها وتوقيت الاعتراف بالموجودات، كذلك تحديد قيمتها المدرجة وأعباء الاهتلاك التي يتم الاعتراف بها، ثم تحديد أوجه التدني الأخرى التي تحدث في قيمتها المدرجة والمعالجة المحاسبية لهذا التدني (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2007، 2012، Kieso and others). إن المعيار الدولي السادس عشر يهتم بكيفية تسجيل الأصول الثابتة التي تتمثل غالبا في البنوك بالمباني والمكائن وأجهزة الكمبيوتر والسيارات حيث أنها تمثل قيمة ليست بقليلة بالنسبة لأصول البنوك، كما وتطرق المعيار إلى كيفية المحاسبة على هذه الأصول في حال مبادلتها أو الاستغناء عنها، وقد عرف هذا المعيار الأصول الثابتة على أنها أصول ملموسة محتفظ بها لاستخدامها في تصنيع أو توريد البضائع والخدمات أو الإيجار للغير ويتم استخدامها لتسيير أعمال المنشأة ومن المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة (IASB, 2013). وبناء على ما جاء في المعيار الدولي السادس عشر فإن المعيار سمح باستخدام احد النموذجين من اجل القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي وهي نموذج التكلفة الذي يسجل البند بالتكلفة مطروح منها الاهتلاك المتراكم وتراكم خسائر الانخفاض (التدني) أو نموذج إعادة التقييم الذي يسجل البند بقيمة إعادة التقييم والتي تمثل القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروح منها الاهتلاك المتراكم، كما وتحدث هذا المعيار عن كيفية احتساب ومعالجة الاهتلاك معرجا على التغييرات التي قد تحدث في عوامل الاهتلاك من تغير في العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل وكذلك عن ظروف وحالات إلغاء الاعتراف بالأصل وأخيرا عن الإفصاح في البيانات المالية عن هذه الأصول (أبو نصار وحميدات، 2014).

هذا وقد تحدثت بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع فنجد دراسة (جمعة وادم، 2014) بعنوان "اثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، والتي توصلت إلى نتائج أهمها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية يؤدي إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية كذلك فإن الإبلاغ عن جميع الأصول بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون التحوط المحاسبي. وقد تحدثت (بشارية، 2010) في دراسته بعنوان: "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، التي توصلت إلى أن البنوك الأردنية تطبق مفاهيم المحاسبة عن القيمة العادلة المحاسبية في نظامها المحاسبي وكذلك لا تطبق البنوك الأردنية مفاهيم القيمة العادلة في قياس الالتزامات المالية وإنما تقيسها بمقاسة بالتكلفة التاريخية، وأيضا أن البنوك الأردنية تفصح عن متطلبات الإفصاح التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي رقم 32 عن آثار القيمة العادلة في القياس والمحاسبة عن الحسابات التي تقاس بالقيمة العادلة.

كما وتحدثت (غياضة، 2008) في دراسته بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم 16 الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات-دراسة تحليلية"، والتي توصلت إلى أن الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة لا تلتزم بتطبيق قواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، وان هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تطبيق هذا المعيار أهمها عدم وجود جهة رسمية وقانونية تلزم الشركات بهذا التطبيق. أما (صيام وسريع، 2007) في دراستهم بعنوان: "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة"، فقد توصلت دراستهم إلى وجود التزام من قبل الشركات

الصناعية المساهمة العامة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة. وأما (صيام، 2005) في دراسته بعنوان "إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن: دراسة استكشافية"، فقد توصلت لنتائج منها أن هناك تأييدا كبيرا للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من إيجابيات كما تم التوصل الى أن هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف القوانين والتشريعات. أما (القشيو ظاهر، 2005) فكانت دراسته بعنوان "انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة"، حيث كان هدفها الرئيسي تحليل أسباب انهيار شركة انرون التي أدى انهيارها إلى انهيار شركة آرثر أندرسون واحدة من أكبر شركات التدقيق في العالم لثبوت تورطها في التلاعبات المالية الخاصة بشركة انرون حيث اغلب ما رأى الباحثون أن المشكلة تكمن بقصور التكلفة التاريخية ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة انه لا يوجد مشكلة رئيسية بقصور المعايير المحاسبية ولكن كانت المشكلة في تدني أخلاقيات المهنيين كذلك لقد كان هناك تقصير من السوق المالي في ممارسة الرقابة الواجبة على الشركات المدرجة.

وأخيرا تحدث (عبد الرحيم وآخرون، 1997) في دراستهم بعنوان "التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، وكانت حول مدى اتفاق السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات الكويتية لقياس وتقييم الأصول الثابتة مع ما تقضي به المعايير المحاسبية الدولية، ودرجة اتفاق التطبيق بين الشركات بعضها البعض فضلا عن اختبار مدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال، وتوصلت إلى نتائج منها عدم وجود فروق جوهرية بين السياسات المحاسبية المطبقة بواسطة شركات العينة ومتطلبات المعايير الدولية باستثناء المحاسبة عن الأصول المصنعة داخليا وعمليات المبادلة، كما أنه وباستثناء قطاع البنوك وشركات التأمين، فقد أكدت النتائج عدم وجود فروق جوهرية بين السياسات المحاسبية المطبقة بواسطة شركات العينة، كما أشارت النتائج إلى ملاءمة المعايير الدولية لقياس وتقييم الأصول الثابتة في الشركات الكويتية، وكذلك رأت بعض الشركات بأن صعوبة تطبيق المعايير المحاسبية ترجع إلى عدم توفر المحاسبين القادرين على فهم وتطبيق هذه المعايير.

#### مشكلة الدراسة :

تمثل البنوك او المصارف الإسلامية جزءا لا يتجزأ من القطاع المصرفي الأردني، وبما أن البنوك الإسلامية تمتلك حصة سوقية جيدة فان ذلك يأخذنا إلى معرفة كيفية معالجة البنوك الإسلامية لبياناتها المالية والمعايير المحاسبية المستخدمة لديها فيما يتعلق بالأصول الثابتة لديها، وعليه فان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في الأردن للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر والخاص بالامتلاكات والمنشآت والمعدات من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر؟ وفي ضوء ما تقدم فان المشكلة تتمثل في البحث عن الإجابة على التساولين التاليين:

هل تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة؟

هل يوجد صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة؟

### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من مدى التوافق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية المقررة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية فيما يخص معايير القيمة العادلة المطبقة في البنوك الإسلامية تحديداً المعيار الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافة إلى قدرتها على تقييد المحظورات، كما وتبرز أيضاً من أهمية القطاع الذي سيتم دراسته وهو قطاع البنوك الإسلامية باعتبارها تمثل نسبة جيدة من البنوك ككل والذي يعتبر أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني في المملكة ومساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي ومُشغّل في القطاع الخاص وهذا المشغل يعتمد بشكل كبير على الأصول الثابتة لديه التي تبرز أهميتها من أجل استخدامها في تقديم الخدمات المصرفية، ومن هنا فقد أعطت الدراسة الحالية أهمية خاصة لها مقارنة مع بقية الأصول على الرغم من أنه من الأبحاث القليلة المتخصصة في هذا المجال في الأردن، في ظل قلة ومحدودية الدراسات والأبحاث السابقة.

**فرضيات الدراسة:** بناء على ما سبق واستناداً إلى مشكلة الدراسة فقد تم تطوير الفرضيتان التاليتان:  
**الفرضية الأولى:** لا تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

**منهجية الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية وقد اعتمدت على مصدرين لجمع البيانات:  
**المصادر الثانوية:** وقد اعتمدت على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والدراسات السابقة العربية والمراجع ذات العلاقة بالموضوع. وما أصدرته معايير المحاسبة الدولية (معيار المحاسبة الدولي رقم 16)، بالإضافة إلى الاستفادة من الموضوعات المتعلقة بالموضوع والمنشورة على الإنترنت.  
**المصادر الأولية:** تم تطوير استبانته لجمع البيانات الأولية وقد غطت أسئلة الاستبانة المتغيرات الأساسية الواردة في المعيار الدولي السادس عشر وتم بتوزيعها على عدد من مدراء الماليين ومعدّي القوائم المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.  
يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها (4) وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي وبنك الراجحي. وقد تم سحب عينة بسيطة عشوائية تألفت من 50 استبانة تم توزيعها على المدراء الماليين ومعدّي القوائم المالية في هذه البنوك وهم الأقدر على الإجابة عن أسئلة الاستبانة. الاستبانة تكونت من ثلاثة أقسام، الأول منها هو البيانات الديموغرافية للتأكد من توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبانة وقدرتهم على إجابة أسئلتها، والثاني لقياس مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر، والثالث لقياس أهم الصعوبات التي تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

وتم تصميم مقياس خاص مكون من خمس درجات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتم استرداد 76% من الاستبانات الموزعة والبالغ عددها 50 استبانة وتم استبعاد ما نسبته 6% من المردودات ليصبح عدد الاستبانات القابلة للتحليل 35 استبانة، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وبالاستعانة ببرنامج SPSS تم تحليل وتفسير النتائج.

### اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

#### خصائص عينة الدراسة:

يتضح من تحليل إجابات القسم الأول من الاستبانة والواردة في الجدول (1) أن 75% من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس ومن جهة أخرى 72% منهم في تخصص المحاسبة وكذلك 57% منهم من ذوي الخبرات المهنية التي تزيد عن 6 سنوات وهذا يوضح توافر المعرفة والخبرة والتحصيل العلمي اللازمة لعينة الدراسة مما يجعلهم قادرين على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها.

الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة للبيانات الديموغرافية للمجيبين عن أسئلة الاستبيان

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1	المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع فأقل	1	3%
		بكالوريوس	26	75%
		ماجستير	8	22%
		دكتوراه	-	-
		أخرى	-	-
2	التخصص العلمي	محاسبة	25	72%
		إدارة أعمال	-	-
		اقتصاد	-	-
		علوم مالية ومصرفية	6	17%
		أخرى	4	10%
3	المسمى الوظيفي	مدير مالي	13	36%
		نائب مدير مالي	5	14%
		رئيس قسم المحاسبة	-	-
		محاسب	17	50%
		أخرى	-	-
4	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل الحالي	أقل من 3 سنوات	6	18%
		من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات	9	25%
		من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات	9	25%
		من 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة	6	18%
		من 12 سنة فأكثر	5	14%

### اختبار الفرضية الأولى:

**H0:** لا تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

**H1:** تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

لقد تم وضع الأسئلة من (5- 24) من الاستبانة لقياس ذلك، والجدول التالي يبين نتائج قياس الفرضية الأولى والتحليل الإحصائي لهذه الأسئلة كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم (2) نتائج قياس واختبار مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بقواعد معيار

المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة حسب اختبار T-test

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig
	فيما يتعلق بالاعتراف بالأصول الثابتة				
5	من المحتمل أن يحقق استخدام الأصل منافع اقتصادية.	4.69	0.466	19.977	0.000
6	من الممكن قياس تكلفة الأصل بدقة.	4.566	0.504	17.025	0.000
7	يتم قياس بند الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.	4.166	0.647	9.865	0.000
8	يتم قياس تكلفة الأصل الثابت عندما يتم مبادلتها بأصل آخر غير مشابه بالقيمة العادلة.	4.133	0.819	7.576	0.000
9	تضاف إلى قيمة الأصل قيمة الفوائد المترتبة على تمويل هذا الأصل في حالة الاقتراض.	4.4	0.621	12.338	0.000
10	لا تعد التكاليف الإدارية العامة بالبنوك جزء من تكلفة الأصل	4	0.870	6.288	0.000
11	يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.	3.91	0.844	5.571	0.000
12	يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المستلم بما يعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مضافاً إليها المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله	4.166	0.592	10.792	0.000
13	في حال التبادل بأصل مشابه فإنه يتم تخفيض قيمة الأصل المستلم الجديد بالفرق بين القيمتين.	4.033	0.889	6.359	0.000
14	تتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بما يعكس قيمتها العادلة.	4.6	0.878	6.656	0.000
15	يتم تحديد القيمة السوقية للعقارات من خلال مقيمين مؤهلين مهنيًا للقيام بهذه المهمة	4.7	0.466	6.45	0.000
16	تمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادةً قيمتها السوقية.	4.566	0.504	7.22	0.000
17	يتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصوره جوهرية عن قيمة الأصل المسجلة دفترياً	4.166	0.647	10.95	0.000
18	تتم إعادة احتساب مجمع الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة التي تم إعادة تقييمها بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم تساوئ مبلغ التقييم	4.133	0.819	7.78	0.000
19	يحدد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه	4.4	0.621	6.93	0.000
20	يتم توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة وبصورة منتظمة خلال حياته الإنتاجية.	4	0.870	5.87	0.000
21	تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي لبنود الأصول الثابتة بشكل دوري	3.9	0.844	6.99	0.000
	فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة فإنه يتم الإفصاح عما يلي:				
22	الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول.	4.166	0.592	11.45	0.000
23	تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.	4.033	0.889	9.65	0.000
24	يتم الإفصاح عن المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام.	4.033	0.850	5.70	0.000
	جميع الفقرات	4.23	0.711	9.072	0.000

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.9 - 4.7) والانحرافات المعيارية ما بين (0.466 - 0.844) كما و يتضح من الجدول رقم (2) أن مجموع المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كان مرتفعا حيث بلغ (4.23) والانحراف المعياري بلغ (0.714)، وهذا يدل بوضوح على ارتفاع إدراك الموظفين بمدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

وبهدف تعرف وجود أو عدم وجود فروقات في آراء المجيبين، تم إجراء اختبار (t) لعينة واحدة لكل بند من البنود المقاسة في هذا الجزء من الاستبيان ومن ثم تم اختبار الفرضية الأولى من خلال اختبار T-test ونلاحظ ان قيمة Sig = 0.000 = صفر لكل سؤال من أسئلة الفرضية الأولى، والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم(3) نتائج اختبار الفرضية الأولى حسب اختبار T – test

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig
مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة	4.23	0.711	9.072	0.000

يتضح من الجدول رقم(3) ان المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة(4.21) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي(3)، كما أن الدلالة الإحصائية (sig) المحسوبة عند مستوى ثقة 95% كانت اقل من 5%، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك التزام لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

#### اختبار الفرضية الثانية:

**H0:** لا يوجد صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

**H1:** لا يوجد صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

لقد تم وضع الأسئلة من (25-30) من الاستبانة لقياس ذلك، والجدول التالي يبين نتائج قياس الفرضية الثانية والتحليل الإحصائي لهذه الأسئلة كما هو مبين أدناه.

الجدول رقم(4) نتائج اختبار وقياس مدى وجود صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر حسب اختبار T- test

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig
25	عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل.	4.1	0.845	7.131	0.000
26	صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار.	4	0.947	5.784	0.000



27	ضعفميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.	3.8	0.961	4.558	0.000
28	عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركة بمتطلبات المعيار.	3.7	0.988	3.881	0.001
29	ندرة الموارد المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.	4	0.788	6.952	0.000
30	ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعايير.	3.9	0.951	4.66	0.000
	<b>جميع الفقرات</b>	<b>3.92</b>	<b>0.913</b>	<b>5.49</b>	<b>0.000</b>

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.7- 4.1) وان الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0.845 – 0.988) كما و يتضح أن مجموع المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كان مرتفعا إذ بلغ (3.92) والانحراف المعياري بلغ (0.913)، وهذا يدل بوضوح على ارتفاع إدراك الموظفين بوجود صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

وبهدف تعرف وجود أو عدم وجود فروقات في آراء المجيبين , تم إجراء اختبار (t) لعينة واحدة لكل بند من البنود المقاسة في هذا الجزء من الاستبيان ومن ثم تم اختبار الفرضية الثانية من خلال اختبار T-test ونلاحظ ان قيمة Sig = صفر لكل سؤال من أسئلة الفرضية الأولى، والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم(5) نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار T – test

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-test	Sig
مدى وجود صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر	3.92	0.913	5.49	0.000

يتضح من الجدول رقم(5) أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسئلة(3.92) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي(3)، كما أن الدلالة الإحصائية (sig) المحسوبة عند مستوى ثقة 95% كانت اقل من 5%، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة , أي أنه يوجد صعوبات تحد من التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات معيار المحاسبة السادس عشر.

#### نتائج الدراسة:

بناء على تحليل إجابات الاستبيانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

تلتزم البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بدرجة كبيرة بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بدرجة كبيرة بالإفصاح عن الأصول الثابتة فيما يتعلق بالأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول وتاريخ تنفيذ إعادة التقييم وعن المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام البنوك الإسلامية الأردنية بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي فيها.

هناك العديد من الصعوبات التي تحد من التزام البنوك الإسلامية الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر. يمكن ترتيبها على النحو التالي :

ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعريف بمتطلبات المعيار.

عدم توافر الكادر المحاسبي المؤهل.

ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.

#### **التوصيات:**

توصي الدراسة بضرورة قيام البنوك الإسلامية بتطوير النظام المحاسبي بما يتماشى مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر، كما وتوصي بإجراء دراسات مماثلة تدرس الصعوبات التي تحد من التزام البنوك الإسلامية الأردنية بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

ابو نصار محمد و حميدات جمعة(2014). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.

بشايرة محمد (2010). تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 24 ، بغداد. جمعة هوام و آدم حديدي(2014). اثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإسلامية، المجلد 20، العدد 2، الجزائر. حماد طارق(2003). المحاسبة عن القيمة العادلة، دار القضايا الفكرية، القاهرة. صيام وليد(2005). إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن :دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد2.

القشبي ظاهر(2005). انهيار بعض الشركات العالمية واثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 24 العدد 2، القاهرة.

صيام وليدو سريع عادل(2007). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 21، العدد 1.

عبد الرحيم علي، هويدي علي ومصطفى غالب(1997). التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملائمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 5، العدد1.

غياضة سائد (2008). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم 16 الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مجلس معايير المحاسبة الدولية(2007). معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

الهيبي عبد الرزاق (2015). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار اسامة للنشر، عمان، الأردن.

### ثانياً: المرجع الأجنبية:

IASB (2013).International Financial Reporting Standards, IASCF, London, U.K.

Kieso D., Weygandt J. and Warfield T.(2012). Intermediate Accounting, 14<sup>th</sup>

,NewYork, John Wiley sons, inc.

Mirza Abbas A., Holt Graham and Knorr Liesel (2011).Practical Implementation Guide and Workbook, 3rd edition, Wiley.

الاستبانة

### أولاً / معلومات شخصية:

(1) المؤهل العلمي:

أ- دبلوم كلية مجتمع فأقل ب- بكالوريوس ج- ماجستير د- دكتوراهه- أخرى .....

(2) التخصص العلمي:

أ- محاسبة ب- إدارة أعمال ج- اقتصاد د- علوم مالية ومصرفية هـ- أخرى.....

(3) -المسمى الوظيفي:

أ- مدير مالي ب- نائب مدير مالي ج- رئيس قسم المحاسبة د- محاسب هـ- أخرى

(4) -عدد سنوات الخبرة في مجال عملكم الحالي:

أ- أقل من 3 سنوات ب- من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات ج- من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات د- من 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة هـ- 12 سنة فأكثر

ثانيا :الرجاء وضع إشارة (✓) أمام درجة الموافقة التي ترونها مناسبة لكل من العبارات التالية:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	فيما يتعلق بالاعتراف بالاصول الثابته					
5	من المحتمل ان يحقق استخدام الاصل منافع اقتصادية.					
6	من الممكن قياس تكلفه الاصل بدفه.					
7	يتم قياس بند الاصول الثابته على اساس التكلفة التاريخية.					
8	يتم قياس تكلفه الاصل الثابت عندما يتم مبادلتها باصل آخر غير مشابه بالقيمة العادلة.					
9	تضاف الى قيمة الاصل قيمه القوائد المترتبة على تمويل هذا الاصل في حالة الافتراض.					
10	لا تعد التكاليف الاداريه العامه بالبندوك جزء من تكلفة الاصل					
11	يتم تقييم الاصول الثابته بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.					
12	يتم تحديد القيمة العادلة للاصل المستلم بما يعادل القيمة العادلة للاصل المتنازل عنه مضافا اليها المبلغ النقدي المدفوع او ما يعادله.					
13	في حال التبادل باصل مشابه فانه يتم تخفيض قيمة الاصل المستلم الجديد بالفرق بين القيمتين.					
14	تتم إعادة تقييم الاصول الثابته بما يعكس قيمتها العادلة.					
15	يتم تحديد القيمة السوقية للبعثات من خلال مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة					
16	تمثل القيمة العادلة للأراضي والمباني عادة قيمتها السوقية.					
17	يتم إعادة تقييم بنود الاصول الثابته عندما تختلف القيمة العادلة للاصل المعاد تقييمه بصوره جوهريه عن قيمة الاصل المسجلة دفتريا.					

					18	تتم إعادة احتساب مجمع الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة التي تم إعادة تقييمها بما يتناسب مع التغيير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم تساوي مبلغ التقييم.
					19	يحدد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه
					20	يتم توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة وبصور منتظمة خلال حياته الإنتاجية.
					21	تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي لبند الأصول الثابتة بشكل دوري
						فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة فإنه يتم الإفصاح عما يلي:
					22	الاساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول.
					23	تاريخ تنفيذ إعادة التقييم.
					24	يتم الإفصاح عن المبلغ الإجمالي لقيمه الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام.
					25	عدم توفر الكادر المحاسبي المؤهل.
					26	صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار.
					27	ضعف ميل الإدارة نحو تطبيق المعيار بغرض تحسين المركز المالي.
					28	عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم لمدى التزام الشركة بمتطلبات المعيار.
					29	ندرة الموارد المادية اللازمة للإفصاح عن الأصول الثابتة بما يتماشى مع متطلبات المعيار.
					30	ضعف برامج التعليم المحاسبي في التعرف بمتطلبات المعايير.